

وهو ذاتي لطبيعة الجنس ، إذا اقترن بها قومها نوعاً ؛ كالنطق الذي يقوم الحيوان نوعاً : هو الإنسان . إلا أنه ليس بذاتي لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في هذا المثال ؛ فإن الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق ولو كان ذاتياً لها ، لَمَا تُصوّر خلوها عنه . ولكنه ذاتي لطبيعة الجنس المخصصة في الوجود التي هي حيوانية الإنسان ، دون حيوانية غيره من الأنواع . فإن حيوانية الإنسان المذكورة إنما تتقوم نوعاً محصلاً بالنطق . والنطق - وإن كان ذاتياً للمقوم نوعاً ، الذي هو مركب من الحيوانية والنطق - فهو أيضاً ذاتي للحيوانية المخصصة دون اعتبار النطق معها ، إذ لو كانت ذاتية بالنسبة إلى المركب منه ومن الحيوانية فقط ، لم يكن بينه وبين العرضيات فرق ؛ فإن جميعها ذاتية بهذا الاعتبار . فإنّ البياض ذاتي للجسم الأبيض ، إذا أُخِذَ الجسم من حيث هو أبيض ؛ والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث هو ضاحك .

فقد وضح وظهر من هذا أنّ اعتبار كون الفصل ذاتياً للجنس ، غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به ؛ وأنّ ذاتيته بالنسبة إليهما على خلاف .

أمّا النسبة إلى النوع ، فهو داخل في معناه ؛ وأمّا إلى طبيعة الجنس التي هي حصّة هذا النوع ، فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط ، إذ لولا الفصل لَمَا تُصوّر تقويمًا أصلاً ؛ ولذلك تُستعاد<sup>1</sup> طبيعة الجنس بعد تقويمها بالفصل لَمَا يلحقها من اللوازم والعوارض<sup>2</sup> .

وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصوّر اقتران شيء من اللوازم التي تتبع ذلك النوع به ، وإّما يسنح<sup>3</sup> جميعها بعد الفصل .

1 الأصل : تستعد ، ولعلّ ما أثبتناه أقوم .

2 قارن : الإشارات لابن سينا : 95/1 وما بعدها ؛ ومعيار العلم للغزالي : 94-99 .

3 وردت هذه اللفظة بدون تنقيط ، ولعلها كما أثبتناه ، من «سنح لي رأي» ، أي : عرض وبدا وظهر .